Maalim
e-ISSN: 2600-6944 | p-ISSN: 2170-0052
Volume 18 Issue 1/ Juin 2025 PP. 49-64

Terminology practices

Translated by: Abd elNour Djemiai *
Scientific and Technical Research Center for the Development of the Arabic Language, Department of Arabic Linguistics, Lexicography, Arabic Terminology and Translation Studies, Algeria.
djemiai.a@gmail.com

DOI:10.33705/1111-018-001-005

Received: 12/02/2025
Accepted: 03/05/2025
Published: 25/06/2025
***Corresponding Author**

Citation :
Djemiai,A. (2025).
Terminology practicesMaalim
I(1), 49-64

Abstract:

This article addresses issues related to terminological practices, relying on the applications of terminology and comparing them to those of lexicography. It also discusses the needs and means associated with applied terminology, which result from the significant scientific and technological development over the past few decades. Terminologists strive to find updated ways to name these new concepts. These means are primarily based on linguistic and cultural dimensions. Indeed, language is closely linked to the culture of societies, and all linguistic and conceptual resources are mobilized to establish and standardize terms.

Keywords: terminology practice; terminography; term; concept; standardization.

Maalim
© 2025 The Author(s).
Published by the High council of the Arabic language.
This is an open access article under the CC BY license

Maalim
Volume 18 Issue 1/ Juin 2025

الممارسات المصطلحيّة لـ: ألان راي (Alain REY)

ترجمة: أ. عبد النور جميعي
مركز البحث العلمي والتّقني لتطوير اللّغة العربيّة، قسم اللّسانيّات العربيّة والمعجميات والمصطلحات العربيّة وعلم التّرجمة، الجزائر.

الملخّص:

يُعالج هذا المقال المسائل المتعلّقة بالممارسات المصطلحيّة؛ انطلاقًا من تطبيقات علم المصطلح ومقارنتها بنظيراتها في مجال صناعة المعاجم، مع الإشارة إلى الحاجات والوسائل المرتبطة بالمصطلحية التّطبيقيّة؛ وهي ناتجة عن التّطور العلمي والتكنولوجي الهائل في العقود الأخيرة، وهنا يسعى المصطلحيّون إلى البحث عن وسائل محيّنة لتسمية هذه المفاهيم المستحدثة، وترتكز هذه الوسائل أساسًا على البعديْن اللّغويّ والثّقافيّ؛ فاللّغة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بثقافة المجتمعات؛ حيث توظّف كلّ الوسائل اللّغويّة والمفهوميّة لوضع المصطلحات وتقييسها.

الكلمات المفتاحيّة: الممارسة المصطلحيّة؛ المصطلحيّة التّطبيقيّة؛ المصطلح؛ المفهوم؛ التّقييس.

1. المقدّمة: تنفرد النّشاطات المصطلحيّة بخصوصيّات نظريّة، وتكون هذه الأخيرة في الواقع جدّ واضحة؛ فموضوعها -حتّى وإن نظرنا إليه من ناحية لغويّة- يختلف عن موضوع صناعة المعاجم والموسوعات العامّة، فهو يشتمل على مفردات مرتبطة بمجال متميّز ومنظَّم أو يُعتبر قابلًا للتّنظيم، كما يكون معرّفًا من النّاحية الموضوعاتيّة والاجتماعيّة، ويتعلّق كلّ مجال -في الوقت ذاته- بمحتوى معيّن (معيار دلاليّ) وممارسات مضبوطة (معيار اجتماعيّ وثقافيّ).-

من هنا جاءت فكرة كثيرة الانتشار مفادها أنّ علم المصطلح لا يعدو أن يكون إلّا صناعة معجميّة في مجالات خاصّة، لاسيما العلميّة والتقنيّة منها، ونشير إلى أنّ هذه الفكرة ترتكز على وضع تاريخيّ متميّز لا على حقيقة عامّة.

في حين أنّ الطّرائق التطبيقية -كما سنرى- لها عدّة ميزات خاصّة، وهذا أمر واضح بالنّسبة لصناعة المعاجم اللّغويّة التي تعتمد على معايير التّعريف ونظام التّمثيل (أو السّياق) والتّقليل من تعدّد الدّلالات عن طريق تحليل الاستعمالات، بينما تكون القيم والمعاني جدّ متباينة في القاموس العام وفي الملفظة التّقنيّة.

كما تكون أوجه الشّبه أكبر مقارنة بصناعة المعاجم الموسوعيّة (التّحليل الموضوعاتي للمجالات وتعريف المفاهيم)، لكن وظيفة النّص الموسوعيّ تقوده إلى جمع عدد كبير من المعلومات ضمن خطاب متساوق ذي طابع تعليميّ، وهذا من خلال المزج بين الوظيفة المصطلحية الحصيفة وعناصر الوصف الثّانويّة غير المنتظمة؛ لاسيما أنّ هذه المعلومات تكون مُمثّلة بمداخل اعتباطيّة إلى حدّ ما، ومُعدّة عن طريق اللّغة الواصفة، ويمكن مقارنة هذه المعلومات بعوامل الوصف الموظّفة في (الذّخائر التّوثيقيّة) (Thesaurus documentaires).

وتكون المصطلحيّة التّطبيقيّة منظّمة –وجوبًا-حول مصطلحات تتّخذ شكل الأدلة اللّغويّة (التي تكون موضوع الاستعمال الفعلي)، وفي المقابل نجد أن الموسوعي يُكوّن نموذجه بحريّة نسبيّة؛ يكفي أن نقارن بين صنافات الموسوعات المختلفة لنقف على "التغيّرية" (Variabilité) التي تعكس اختيار اللّغة الواصفة.

وفي الأخير فإنّ التّحليل المصطلحي يختلف جليًّا عن عمليّات الوصف الثّنائيّة والمتعدّدة اللّغات في الصّناعة المعجميّة العامّة، وتوضع القواميس العامّة الثّنائيّة اللّغة لتلقين نظام لغويّ ما أو التّحكم فيه، وذلك عن طريق مقابلته بنظام آخر يُفترض أنّ المستعمل يعرفه ويتحكّم فيه، ويجب أن تُشير هذه القواميس إلى الفروق الموجودة بين الأنظمة؛ كالفروق الفونولوجيّة والصوتيّة أو الفروق التّركيبيّة والصّرفيّة والفروق المعجميّة والدّلاليّة المتعلّقة بكلّ العناصر المعجميّة، وخاصّة تلك الأكثر تواترًا وهي الأكثر تعقيدًا أيضًا (مثل الكلمات الوظيفيّة والنّحويّة والكلمات المتعدّدة الدّلالات والكلمات المبهمة...).

وإذا أخذنا بعين الاعتبار العُرف الخاص بصناعة المعاجم، فإنّ علم المصطلح يُعرّف بالنظر إلى الحاجات المختلفة أكثر -ربما- من الاعتماد على (التّقابلات النّظريّة)، كما أنّ الرّبط بين الحاجات الاجتماعيّة ووسائل تلبيتها -كالوسائل اللّسانيّة والمؤسساتيّة، والسّياسيّة أو الاقتصاديّة والماليّة...- يُعطي للممارسة المتعلّقة بهذا الميدان قيمة تأسيسيّة وينطبق هذا على الطّب في علاقته بالبيولوجيا؛ فلا توجد نظريّة مصطلحيّة ممكنة (أو جادة) دون المصطلحيّة التّطبيقيّة، كما أنّ اللّسانيّات النّظريّة تخضع من النّاحية التّاريخيّة للنّشاطات الاجتماعيّة للّغة كالتّرجمة وصناعة المعاجم وتعليميّة اللّغات.

2. **الحاجات والوسائل:** إنّ كلّ نشاط معترف به في المجتمع متوقّف على الوجود المحسوس للحاجات؛ فبالنّسبة للّغة يتعلّق الأمر مثلًا بالتّحكّم في الاستعمال وضبطه، وتخفيف آثار الالتباس التي تحدث دائمًا، وتحسين الاتصالات -الّتي تجعلها اللّغة ممكنة- والتّعليم، إضافة إلى التّخفيف من حدّة النّزاعات التي ترجع إلى تعدّد الأنظمة.

أمّا بالنّسبة لتسمية الأشياء؛ فتكون الحاجات مرتبطة بهذه الأشياء نفسها، ونعود هنا إلى قاعدة اجتماعيّة معروفة مفادها أنّ (الأشياء هي أحداث اجتماعيّة).

في الواقع؛ إنّ العالم الذي ينبغي تسميته هو ذلك العالم الخاص بالمجموعة الاجتماعيّة؛ التي تضمّ كلّ من الأشياء الطّبيعية المستخلصة من التّجربة والمُفهمة والمشاريع والمواد المصنّعة -التي هي نتاج (القصديّة الإنسانية المحضة) (Produits de la pure intentionnalité humaine)- فضلًا عن المفاهيم المجرّدة للتّجربة المعيشة أو الخاصّة بالخيال المرتبط بشكل دقيق (بالبنى الأنثربولوجية) المحدثة هنا وهناك.

ويُغيّر طابع الفورية (Hic et nunc) الذي يميّز مجتمعات هذا العالم بشكل جذريّ؛ فمجموعة صغيرة من الهنود الحمر المتبدّية في الغابة البرازيليّة، أو تلك المقيمة بالساحل الشمالي للمحيط الهادئ، لا يمكن أن يكون لها نفس التّنظيمات المفهومية الموجودة في مجتمع ضخم، وفي ازدياد مستمر وذو طابع توسّعي واستبدادي، حيث يكون مرتعًا لإرادة ملّحة في السّيطرة على العالم؛ تحدّ منها إرادات مماثلة بطريقة مأساويّة، ومع ذلك يُمكن لهذه التّنظيمات أن تكون بنفس الثّراء والتّعقيد، لكن بشكل آخر.

وتظهر الحاجة المصطلحيّة بطريقة واعية عندما تتوجّب الإحاطة بمجموعة من الأسماء لمعرفة (الأشياء) والتّحقّق منها والتّحكّم فيها أيضًا، ويصدق هذا الأمر على كلّ مجتمع (يُنظر أعلاه : التّصنيفات الشّعبيّة)، لكن هذه الحاجات تبرز في المجموعات المعقّدة التي تشكلها الأمم المسماة (بالمتطوّرة) أو الّتي هي في طريق النّمو، وتكون مرتبطة بكلّ الممارسات اللّغويّة، وبتقسيم العمل الاجتماعي وعَلمَنة المعرفة ومضاعفة الفرضيات العامّة المنسجمة أي (النّظريّات)؛ وهذا ما ينجرّ عنه تضاعف المشاكل النّاجمة عن تجزئة المعارف والكفاءات، وفي الوقت ذاته تسمح كلّ الهيئات المؤسّساتيّة المنجزة والوسائل الاقتصاديّة والماليّة الضّخمة-فضلًا عن التّقنيّات الّتي من شأنها تحسين البحث، وكذا عرض المعلومات ونشرها- بالتّعرّف بوضوح على هذه الحاجات قبل تلبيتها.

1.2 ثلاثة أنواع من الحاجات : الوصف والنّقل والتّقييس: إنّ الحاجات المصطلحيّة تنقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسيّة:

1.1.2 حاجات الوصف المنتظم لمجموعات المصطلحات الضّروريّة لتكوين الخطابات المتعلّقة بميدان متميّز من النّاحية الاجتماعيّة، ويتوقّف السّير الحسن لهذه الممارسة[1] على معرفة هذه المصطلحات، كما ترتبط هذه الحاجات ارتباطًا وثيقًا بوصف أنظمة المفاهيم التي يُفترض أن تتكفّل بهذه المصطلحات.

وسيكون من السّذاجة أن نجعل المعرفة الأوليّة للمفاهيم هدفًا في حد ذاته؛ إذ لا يمكننا أن نصل إليها إلّا من خلال الأسماء، أو في الحالة التي نعدّها نحن بأنفسنا (وهذا أمر غير وارد بالنّسبة للمستكشف أو المخترع أو المُنظّر الواضع للفرضيّات).

2.1.2 الحاجات الخاصّة بنقل المعارف ونشرها في مجال معيّن باستعمال مصطلحات هذا المجال، وتغذّي هذه الحاجة كلّ من البيداغوجيا والتّعليم ونشر المعارف لدى العامّة، وكذا التّواصل بين المختصّين في لغة واحدة أو في لغات متعدّدة، لكن حتّى نضمن النّقل الصّحيح، يجب أن تكون المصطلحات منسجمة ومقبولة، ومن هنا تظهر حاجة ثالثة يكون تحقيقها أكثر صعوبة:

3.1.2 الحاجة إلى المعايير، وتُطبّق عمومًا على كلّ استعمال لغويّ وعلى كلّ تكوين نظريّ، وعلى كلّ ممارسة معقّدة -خاصة في المجال التّكنولوجي- وكلّ نقل للمعرفة، وفي اللّغة الواحدة تطرح كل مجموعة من المصطلحات مشاكل الانسجام الدّاخلي؛ ففي المعارف النّظريّة من الرّياضيّات إلى الفلسفة، يكون كل مجال مُمَفهم بشكل مختلف، حسب المدارس والاتّجاهات والأشخاص، ولا يتحكّم الاختصاصيّون الأكثر حنكةً إلّا في مصطلحات فرعيّة متعلّقة بمجال تخصّصهم؛ وخير مثال على ذلك العلوم الإنسانيّة؛ حيث نجد أنّ المصطلحات الأكثر انسجامًا ليست هي الأكثر انتشارًا؛ فقد دفعت الرّغبة -مثلًا- في عكس المَفهمَة الجديدة النحويْن الفرنسيْن: دامورات (Damourette) وبيشون (Pichon) إلى وضع مصطلحات خاصّة، تجهلها المدارس اللّسانيّة الفرنسيّة نفسها، أو تعرف جزءًا منها فقط، كما لم تحاول أي مدرسة أجنبيّة أن تتبنّاها.

وفي المقابل انتشرت المصطلحات الإنكليزيّة التي وضعها اللّساني الأمريكي نوام تشومسكي في أمريكا وفي أوروبا، مع بعض التّغييرات والاستعارات، والاستعمالات المحوّلة، ويواجه كل من علم الاجتماع وعلم النّفس...الخ المشكل نفسه؛ بل وفي الرّياضيّات أيضًا؛ إذ لا يوجد ترابط تام إلا داخل المجال المفهومي الواحد؛ فربط مصطلحات كلّ من علماء الحساب والطوبولوجيين[2]، وواضعي المجموعات (Ensemblistes) يعود إلى مهارة فكرية خارقة للعادة.

أمّا بالنّسبة للمجالات التّطبيقيّة التي تُعرف أحيانًا (بالعلوم التّطبيقيّة) أو (التّقنيّة) فيكون تعقيدها داخليًّا؛ كونها تضمّ أو تجمع مفاهيم من علوم مختلفة (إضافة إلى نظريّاتها المتعدّدة)، وتجريدات للمعطيات التّطبيقيّة، فضلًا عن الاقتراضات المفهوميّة[3]، ومثال ذلك الطّب برمّته، وفروع بأكملها من علم الصّيدلة في علاقتها بالكيمياء.

وتخضع المصطلحات التّقنيّة لعوامل تطوّر عرَضيّة؛ فتقنيّات البترول تملك عدّة مصطلحات، حسب المجال الذي نتحدّث عنه كالتّنقيب (حيث تهيمن الجيولوجيا والعلوم الملحقة بها) أو الحفر والاستغلال والنّقل ومعالجة المواد الخامّة أو توزيع المواد المنتجة واستعمالها؛ فبالنّسبة للحفر مثلًا يكفي أن تتغيّر الحاجات الطّاقويّة والتّوازنات التّجاريّة والماليّة -وما يحدث في العالم خير دليل على ذلك- حتّى تتطوّر التّقنيّات؛ فالحفر في أعماق البحار مثلًا ينتج عنه ظهور ممارسات وطرائق جديدة، وحقائق أيضًا (كأرضية الحفر في الماء) مع عدّة تقنيّات تُوظِّف مجموعات كاملة من مصطلحات الهيدرولوجيا والهيدروغرافيا ...الخ[4].

ثمّ إنّ حاجات الوصف تربط علم المصطلح بالخطاب التّعليمي المتعلّق بكلّ مجال؛ وبالتّالي فهي تربطه بالعلم والتّكنولوجيا (الكتيبات والموسوعات...)، نفس الشّيء بالنّسبة لحاجات النّشر التي تربط علم المصطلح بالبيداغوجيا والتّرجمة، أمّا حاجات التّقييس فتُلحِق هذا العلم بنظريّات المعرفة واللّسانيّات الاجتماعيّة، إضافة إلى التّرجمة وصناعة المعاجم، ويجب أن نشير أنّ الحاجات التي تحدّثنا عنها منذ قليل، تتغيّر عن طريق ثلاث فئات من العوامل.

وفي الواقع؛ إنّ أنواع المستعملين الحقيقيين أو المفترضين (وهم أكثر عددًا) للنّشاط المصطلحي، وإنتاجه هي التي توجّه هذا النّشاط، كما يجب أن يكون المُنَظِّر (العالم أو الباحث) على دراية بالتّطور الحديث الحاصل في ميدان عمله، وبالتّالي التّحكّم في المفاهيم والمصطلحات الجديدة، وكذا التّعديلات التي تطرأ على عملية وضع المصطلحات المرتبطة بالمفاهيم التي تتطور بسرعة أكبر منها.

كما يُحبّذ أن يحصل على وسيلة عمل تربط بين التّسميات والمصطلحات المختلفة المصدر (النّظريّات المتضاربة حول نفس موضوع المعرفة ومختلف عمليّات المَفهمَة)، إضافة إلى ربط مصطلحات الماضي القريب بالمصطلحات الحاليّة، لكن هذه الوسائل نادرة للأسف، ويلزمه أيضًا (أي المُنَظِّر) أوصاف تركيبية للمجالات

القريبة أو المتعلّقة بتلك التي يدرسها؛ وهنا تلبّي التّعليميّة هذه الحاجة -في بعض الأحيان-؛ ففي الفرنسيّة لدينا مفردات موسوعيّة وكتيبات (مثل كتيب الرياضيات المخصّص للباحثين في العلوم الإنسانيّة).

وبين النّظريّة والتّطبيق تكون حاجات العلوم التّطبيقيّة أكثر تعقيدًا؛ نفس الشّيء بالنّسبة للطّبيب؛ إذ لا يمكنه أن يعرف كلّ المجالات الفرعيّة المتعلّقة بتخصّصه، فليس باستطاعته مثلًا أن يُلِمّ بمصطلحات متعدّدة بدءًا من البيولوجيا العامّة وعلم الأجنّة (الّتي يمكنها أن تندمج مع مصطلحات الفيزياء من خلال البيولوجيا الجزيئيّة) ووصولًا إلى مصطلحات التّصوير بالأشعّة والأدوات الجراحيّة وغيرها.

ونشعر أنّ كلّ النّشاطات الإنسانيّة -بدءًا من تلك التي ذات الطّابع النّظري المحض، إلى التّطبيقات المحضة- معنية بالأمر داخل هذه المجالات الواسعة المتعلّقة بالنّشاط المتداخل التخصّصات.

إنّ الممارسين بأتمّ معنى الكلمة كالمهندسين والأطباء المعالجين والجرّاحين والميكانيكيين أصحاب المرائب -وإن كان هذا المزيج يبدو غير متجانس لأسباب اجتماعيّة وثقافيّة- يوجدون في حالة تتميّز بنفس القدر من الصّعوبة أيضًا؛ إذ يجب أن يتحكّموا -دائمًا من خلال المصطلحات أساسًا- في النّظريّات التي تستمد منها ممارستهم المفاهيم الخاصّة بها (مثل: علم التّشريح والفيزيولوجيا والأمراض التي تصيب الإنسان، هذا بالنّسبة للطّبيب والجرّاح طبعًا، أمّا بالنّسبة لمصلّح السيارات فعليه أن يكون مطّلعا على عدة معارف نظريّة أخرى كالميكانيك ومقاومة المواد والكهرباء...الخ) إضافة إلى مختلف التّقنيّات التي قد يحتاجونها، وهي شديدة التّنوع.

كما أنّ الإداريين والمقاولين والمسيّرين يُعتبرون كممارسين أيضًا، على غرار التّجار والماليين، إلّا أنّهم بدل أن يتعاملوا بشكل ملموس مع كائنات أو أشياء لتحسين السّلوك، نجدهم يتعاملون مع أدلّة مختلفة إلى حدّ كبير عن تلك التي يستعملها المُنَظّرون؛ فهي ليست تصوّرات ولكن رموز (كالمال) أو خطابات؛ بعض هؤلاء يهدف إلى تنظيم العلاقات الإنسانيّة لفائدة هيئة حكوميّة (مثل الإداريين والقضاة ورجال السّياسة)، في حين يهدف آخرون إلى تشجيع بعض التصرفات لصالحهم.

ولتقنيّات التّسيير والبيع والإشهار حاجاتها أيضًا، وترتبط هذه الأخيرة بمفاهيم ومصطلحات معيّنة، وتكون هذه المفاهيم -بالتّأكيد- متذبذبة وغامضة ومتناقضة كذلك، ويرجع هذا غالبًا إلى الغموض الأخلاقي والاجتماعي الذي يكتنفها، وترتبط طبيعة هذه النّشاطات وأدواتها المصطلحيّة بشكل خاص بالبنى الاجتماعيّة والاقتصاديّة المهيمنة على العالم، وبالتّالي فهي مرتبطة باللّغات التي تُعبّر عنها.

ويستحيل عمليًّا تسيير مؤسّسة حسب التّقنيّات الأكثر (حداثة) دون اللّجوء إلى المصطلحات المقترضة من الإنكليزيّة (في القطاع الرّأسمالي) أو من الروسيّة (في القطاع الاشتراكي للدّولة)، وترجع الاختلافات بين حاجات الممارسين -طبعا- إلى مجالات النّشاط المعنيّة، وإلى مجالات المعرفة المتعلّقة بها أيضًا.

وترتبط الحاجات الأخرى -الّتي تخصّ للوهلة الأولى التّسميّات والمصطلحات-بنشاطات معيّنة وبتنظيم المعلومات المتخصّصة ونقلها، ويُمثّل نشاط المترجمين خير مثال على ذلك؛ فهو يختلف حسب النّصوص التي

يتناولونها: النّصوص الأدبيّة أو الخطابات العلميّة أو التّقنيّة أو الإداريّة؛ ففي الحالة الأولى يجب أن تتمحور كفاءتهم حول اللّغات واستعمالاتها (الاستعمال الموجود في عصر المؤلّف المُترجَم له والاستعمال الخاص بهذا المؤلّف زيادة على الاستعمالات المختارة في اللّغة الهدف لتقابل نص الانطلاق)، وتكون مشاكل الدّلالة المعجميّة الّتي ينبغي عليهم معالجتها -استثناءً- ذات طبيعة مصطلحيّة.

كما يواجه المترجمون المتخصّصون صعوبات مختلفة؛ بحكم أنّ الخطابات المعالجة تكون ذات نوعيّة تركيبيّة وأسلوبيّة مختلفة، وتُشكِّل المصطلحات الجزء الأهم من مجموعة المفردات، والجزء الآخر عبارة عن مفردات أساسيّة بسيطة.

يجب على المترجمين إذن أن يتحكّموا في الأنظمة المفهوميّة والمصطلحيّة بقدر ما يتحكّم فيها المؤلّف، بل وأكثر من المؤلّف ذاته أحيانًا، هذا لأنّ المترجم نادرًا ما يُعيَّن في تخصّص محدّد، بل عليه أن يُغطِّي سلسلة كاملة من التّقنيّات والعلوم ...الخ؛ لذا فهو يحتاج إلى أدوات مصطلحيّة متينة ومسايرة للتّطوّر، ولا تفي الكتب (القواميس والملفظات) مطلقًا بهذه الحاجة؛ بينما توضع أغلب الجذاذيّات الآلية (البنوك) حسب حاجات هؤلاء المترجمين (يُنظر أسفله).

ويوجد الموثّقون في وضعية مشابهة، لكن حاجاتهم الملموسة هي أكثر تخصّصًا -مبدئيًّا- ويُمكِّنهم بذلك الحصول على الكفاءة المفهوميّة المرجوة.

وفي المقابل فإنّ تقنية المسارد الصّغيرة والذّخائر الخاصّة بالتّصنيفات الموضوعاتيّة المتسلسلة، تحتاج إلى تحكّم تركيبي شامل ودقيق في مصطلحات التخصّص المعالج؛ وهذا ما لا يحتاج إليه المترجم بشكل إلزاميّ كونه يشتغل على نصّ معيّن، أو أنّه يُجيِّن مجالًا بشكل محدّد وغير تام (إلّا إذا تعلّق الأمر بترجمة الكتيبات المنتظمة).

إلّا أنّ الموثّقين يتناولون المصطلحات في لغة طبيعيّة معيّنة، أو يستعملون عوامل الوصف (في اللّغة الواصفة)، وعملهم -من هذا الجانب- ليس مصطلحيًّا محضًا مقارنة بعمل المترجمين.

وبحكم أنّ هؤلاء المترجمين يقومون بنقل نصّ من لغة الانطلاق إلى لغة الوصول؛ فإنّ عليهم إيجاد المقابلات المصطلحيّة -في المجالات المكوّنة- في حين تكون المفاهيم الخاصّة بالمجال غير مسماة بشكل تامّ في هذه اللّغة (لغة الوصول)، بينما لا يستطيع المترجم التّقني استعمال التكافؤ التّوليدي (Equivalence néologique) أو المنقول بشكل طفيف، كما يفعل زملاؤه (الأدبيّون)؛ فترجمة مصطلح لا مقابل له في اللّغة الهدف أو مصطلح لا يتم قبوله، تطرح مشكلًا يتعذّر حلّه بشكل قبلي؛ لذا يجب أن يوضع دائمًا حلّ مضبوط تحت تصرّف المترجم، وهذه المهمّة منوطة بعلم المصطلح.

إنّ المختصّين في التّقييس -بأتمّ معنى الكلمة- الذين يعملون على جعل فئات الأشياء التي تعكس المفاهيم أكثر تناسقًا، يوجدون في وضعية جدّ مختلفة؛ إذ يمكن أن تستعين تصنيفاتهم بمعايير كمية وبمقاييس وخصائص

ملموسة، وهذا ما تعكسه المصطلحات القليلة الاستعمال أو المستعملة بشكل خاطئ؛ لذا يتحتّم عليهم اقتراح مصطلحات معيّنة (عمومًا بواسطة تراكيب الأسماء المتوفّرة) أو اختيار عدّة مصطلحات ممكنة ومتضاربة، ويتعلّق الأمر هنا غالبًا بالمجال التّقني أو الاقتصادي والصّناعي والتّجاري؛ فمصطلحات العلوم الدّقيقة والمؤسّسات أو الهيئات تخضع لتقييس ذاتي أو تلقائي، ويتطلب التّقييس معلومات كافية حول المصطلحات المستعملة فعليًّا، حتّى يمكن معالجتها.

كما ينبغي على المختصّين في صناعة المعاجم (غير المصطلحيين) والموسوعيين والبيداغوجيين، في المجالات المتخصّصة أن يتحكّموا -بطبيعة الحال- في المفاهيم والمصطلحات دون أن يكونوا ملزمين باختيار أو وضع معيار وحيد دائما، مع أنّهم يلجاؤون على غرار المختصّين في التّقييس إلى التّعريفات، ورغم ذلك نجدهم يعملون بطريقة مختلفة، تعكس بنى اللّغة الملاحظة (بما في ذلك الالتباسات والتّناقضات)، وهم غير مطالبين بتقديم بنى مفهوميّة لها قيمة القانون؛ فحاجاتهم تتعلّق بالمجال التّعليمي ونقل المعلومات المكوّنة قبلهم عن طريق الخطاب في اللّغة الطّبيعيّة.

إنّ مشكلة واضعي القواميس العامّة عسيرة ومتميّزة أيضا؛ فبحكم أنّ هذه القواميس تصف مفردات لغة ما برمّتها (في مستوى معيّن)، فإنّها ينبغي أن تبيّن ترتيب العناصر المصطلحيّة في المعجم سواء ما كان منها على شكل أدلّة (خاصّة الكلمات العلميّة) أم فقرات قابلة للفصل على شكل كلمات متعدّدِة الدّلالات (المعاني المجازية أو التّراكيب) في مختلف المجالات.

ويبتعد واضعو المعاجم شيئًا ما عن التّقييس مقارنة بالمترجمين؛ فهم لا يقومون بذلك إلا بصورة ضمنيّة (عن طريق الاختيارات أو الاستثناءات...الخ) ويمكّنهم عمومًا الاكتفاء بالعمل المصطلحي الموجود، ومع ذلك بدأ الشّعور بضرورة مراقبة القاموس العام من قِبل صانعي المعاجم المصطلحيين.

ثمّ إنّ الطّلبة و (المتعلّمين) الآخرين، والعامّة -باختصار كل من هم بصدد اكتساب نظام مفهومي معيّن، قصد الحصول على أقسام من عدّة أنظمة مفهوميّة بواسطة وسائل الإعلام- يوجدون دائمًا في حالة عوز مصطلحي، ولا يتعلّق الأمر هنا بمظهر من مظاهر المشكل التّعليمي الشّامل، المتعلّق بالكفاءة المفهوميّة والمعجميّة في تكوين المعارف الفرديّة.

وزيادة على ذلك نشير إلى أنّ الحاجات المصطلحيّة تكون مرتبطة بطرق متباينة حسب طبيعة المجالات وتطوّرها، يكفي أن نشير هنا إلى الاختلافات الأساسيّة التي ذكرت في عدّة مناسبات؛ فالنّظريّات المنسجمة؛ مهما كانت طبيعتها (الفلسفة أو اللّاهوتية والعلوم الإنسانيّة ونظريّة الأدب...الخ)، فضلًا عن المجالات المؤسّساتيّة والوصفيّة؛ تُنجز على شكل خطابات تكوينيّة؛ حيث تأخذ الأسماء والمفاهيم مكانها الخاص وفق نظام واضح من القيم.

ونلاحظ أنّ النّظام التّشريعي والنّصوص الفلسفيّة التي تعرض نظريّة معرفيّة معيّنة، أو البناء العلمي التّأويلي هي متماثلة من هذا الجانب، ويفترض أن يسمح تعريف المصطلحات واستعمالاتها النموذجيّة بمعاينة الأنظمة المفهوميّة، كما يمكن تطبيق النّشاط المصطلحي على هذه الخطابات واستخراج العناصر المشكِّلة لمصطلحاتها الموضوعاتيّة؛ وخير مثال على ذلك: المسرد اللّغويّ السويسري لصاحبه ر.انجلر (R.Engler)، وملفظة التّحليل النّفسي للابلانش وبونتالي (Laplanche et Pontalis)؛ الّتي أفادت من نصوص فرويد المترجمة إلى الفرنسية، ولهذه الأبنية المفهومية والمصطلحيّة طابع استدلالي منسجم خاص بها؛ كما هو الحال بالنّسبة للمصطلحات الأرسطيّة والديكارتيّة والكانطيّة والهيجليّة، ومن السّهل أن نلاحظ أنّ المصطلحيّة التّطبيقيّة لا تهتم بها إلا نادرًا.

وفي المقابل نجد أن مصطلحات القانون الجنائي الفرنسي (مثلًا) -المستمدّة هي الأخرى من الخطاب الوصفي التّشريعي: التّشريعات والقوانين وقرارات العدالة (إضافة إلى الأوصاف الخاصّة بالعُرف والتّقاليد في القانون الأنغلوساكسوني)- هي من صلب اهتمامات المصطلحيّة التّطبيقيّة، وزيادة على ذلك يكون تحليلها أكثر تعقيدًا؛ كونها ناتجة عن طبقات متتالية، كما أنّها تطرح مشكل التّأويل؛ نظرًا لوجود ملفوظات مبهمة ومتناقضة أحيانا (نفس الشّيء يُقال عن النّصوص المتعاقبة عند الفيلسوف الواحد).

ولا تخصّ حاجات الوصف تقريبًا إلا المتخصِّصين من المنظِّرين دون غيرهم، إلّا أنّها تتعلّق بعامّة النّاس في مستوى تعليمي آخر، ولا شكّ أنّ عمليات وصف كهذه تخدم المترجمين أيضًا[5].

وفضلًا عن النّصوص المعنيّة؛ فإنّ استعمال مصطلحاتها -غير الدّقيق والنّاقص والمحوّل غالبًا- في خطابات أخرى يُمكن أن يكون ذا أهميّة قصوى (وفي هذا الإطار تعطينا المصطلحات الفرويدية أو الماركسيّة واللينينيّة، أمثلة لافتة للنّظر)، وتطرح العلوم التي هي في طريق التّكوين (عمليًّا كلّ العلوم الحيّة) مشاكل عدّة، كما تُظهر أشكالًا مختلفة كذلك.

ونلاحظ أنّ الأشكال المفهوميّة للبيولوجيا والكيمياء ... الخ تنمو باستمرار، وباعتبار أنّ علوم الطّبيعة تضطلع بمهمّة عرض الحقيقة؛ نجدها تُغيّر مفاهيمها بشكل دائم من خلال فرضيّات مراقبة، كما أنّ مصطلحاتها تتطوّر أيضًا، لكنّها تحتفظ بالضّرورة بشيء من الحالات السّابقة للمعارف؛ وبالتّالي هناك علاقة متغيّرة بين المصطلحات القديمة جزئيًّا، والمفاهيم الجديدة التي ينبغي أن تُعَرِّفها المصطلحات العلميّة، فالأمر يتعلّق هنا أوّلًا بضبط دائم للتّعريفات.

كما يخضع تطوّر التقنيّات لقوانين أخرى؛ حيث يؤدّي كلّ تطبيق للمعرفة العلميّة، وكلّ تحسين للطّرق والآليات التي تسمح باستخدامها إلى تغيير جذري للمواد المُنتَجة، في حين أنّ الأمر كان يتعلّق قبل القرن التّاسع عشر -أوّلًا وقبل كلّ شيء- بالتّقليل من التّسميّات قصد تقييس أسماء الإجراءات والأدوات القليلة العدد نسبيًّا[6]، وينبغي اليوم مسايرة تزايد الحقائق الاصطناعيّة النّاتجة عن التّطوّر التّقني.

ولا شكّ أنّ الحاجات تكون هنا أكثر حدّة؛ أوّلا نظرًا للطّبيعة القهرية والنفعيّة الاقتصاديّة لهذه التّطوّرات (الّتي تُهمل غالبًا التّجانس والانسجام)، ثم بسبب الاتّصال الحاصل بين اللّغة التّقنيّة واللّغة العامّة؛ فمصطلحات السّيّارة مثلًا بقيت ثابتة مقارنة بالتّطورات التقنيّة، وهذا نظرًا لانتشارها الواسع النطاق.

وفي الأخير فإنّ الحاجات المصطلحيّة تكون متغيّرة بشكل كبير؛ حسب الوضع اللّغوي في كلّ مجتمع مقارنة بغيره من المجتمعات، ويتعلّق هذا الوضع بالنّشاطات الّتي يمارسها كلّ واحد منها، وتقوم بعض اللّغات كالإنكليزيّة والفرنسيّة والألمانيّة والروسيّة والإسپانيّة بشكل مباشر بنشاط هام في تكوين المصطلحات العلميّة والتّقنيّة (بدرجة أكبر من اللّغات الأخرى على كلّ حال)، وتكون حاجات هذه الأخيرة داخليّة -جزئيًّا-، وتقوم بتلبيتها حسب البنى اللّسانيّة والصّرفيّة، وحسب طبيعة صدور الكلمات (La siglaison) والعلاقة التّركيبيّة، والأنساق الدّلاليّة، ونظرًا لعجز اللّغة الواحدة على التّكفّل بكلّ هذا النّشاط، فإنّه يتحتّم على هذه اللّهجات الخاصّة نفسها اللّجوء إلى عمليّة التّكافؤ والنّقل والنّسخ والاقتراض والمجاز...، وتصبح هذه الطّرائق أساسيّة عندما تكون الحاجات خارجيّة بشكل واسع النطاق.

في الواقع إنّ إيجاد المصطلحات من العدم (Ex nihilo)[7]، أو التّكييف الجذري للمفردات الموجودة مع المصطلحات المقترضة، هو حاجة مطروحة في كلّ لغة؛ بدرجة أقلّ في الإنكليزيّة، لكنّها تتضاعف في الفرنسيّة والألمانيّة أو الإيطاليّة، وبشكل أكبر من ذلك في العربيّة واليابانيّة، وتزداد حدّة في اللّغات الأخرى التي يبدو أنّ صعوباتها لا تُقهر.

يتعلّق الأمر إذن بعمليّة مزدوجة؛ إذ يتم إدخال بُنى مفهوميّة في ثقافة ما، وبنى مصطلحيّة في معجم اللّغة المهيمنة على هذه الثّقافة؛ ومن هنا تتجلّى ضرورة وجود نشاط وصفي وتقييسي وتعليمي متعلّق بالمجال الذي يكون موضوع الدّراسة.

وتكون الحاجات أكثر شمولية إذا أردنا تكوين مصطلحات جورجية أو أوزباكية أو هنديّة أو عربيّة أو أوندونيسيّة في علم الوراثة أو الإلكترونيك، وبالتّالي لا يمكن استفاء الحلول إلّا في (اللّغات المجهّزة) (Langues équipées) بشكل جزئيّ، لكن تتغيّر الحاجات من جديد باللّجوء إلى نماذج ثقافيّة وإبستمولوجية ولغويّة محدّدة سلفًا عن طريق التّاريخ (ينطبق المثالان الأوّلان على اللّغة الروسيّة، وينطبق المثال الأخير على اللّغة الإنكليزيّة)، ومن هذا المنظور فإنّ تحليل الحاجات المصطلحيّة المتعلّق بدوره بتحليل الحاجات الثقافيّة والتعليميّة والعلميّة والتكنولوجيّة، يخضع لعوامل لسانيّة اجتماعيّة خاصّة، ولا يُقبل في بعض الحالات أصلًا بوجود هذه الحاجات، ويحصر التّاريخ اللّغات المعنيّة في وظائف أخرى، وبالتّالي يصبح النّاطقون بها مجبرين على تعلّم لغة من اللّغات المهيمنة على المجالات التي يجري الحديث عنها هنا.

إنّ قرار العمل في لغة المنشأ أو في لغة (وطنيّة) ما من خلال وضع المصطلحات أو الخضوع لاقتراض الأداة اللّغويّة وطريقة العمل التي يجب اتّباعها، يُعتبر قرارًا سياسيًّا، فكلّ لغة قادرة على تسمية كلّ شيء، أمّا الشّعور -الّذي يتكرّر مرارًا- بأنّ بعض الدّلالات لا يُمكنها أن تلبّي الحاجة المفهوميّة، فيرجع إلى إيديولوجية معيّنة.

والحقيقة أنّ وسائل الإبداع في التّسمية تتغيّر حسب اللّغات؛ فالعربيّة مثلًا تأبى-إلى حدّ ما- الاقتراض، لكنّها تستعمل المجاز بشكل رائع...

3. وسائل اللّغة والثّقافة: تحاول عدّة طرائق ومناهج مصطلحيّة أن تلبّي الحاجات المتعلّقة بالتّسميّات المركّبة، لكن يجب أن تستعين هذه الطّرائق والمناهج بالوسائل الخاصّة باللّغة، والثّقافة الّتي تحكم هذه اللّغة، واعتماد علم المصطلح على الإمكانيات اللّغويّة، يعني أنّه مرتبط بالمعارف والخيارات اللّغويّة للمجتمع؛ وسنتناول بالدّراسة هنا عملية توليد المصطلحات وعوامل تقييسها.

1.3. الوسائل اللّغويّة والمفهوميّة: وضع المصطلحات وتكييفها: إنّ ظهور المفاهيم وتغيّرها داخل الأنظمة المفهوميّة أو أنظمة المَفهمَة -بمعناها الحصري- هي ظاهرة خفيّة، لا يُدركها إلّا العلماء المنظّرون أثناء عمليّات البحث، أو المصنّفون الذين يقومون بتكوين فئات الكائنات، أو المخترعون في الميدان التّكنولوجي، ولا يعرف كلّ مستعملي المصطلحات هذه الأنساق المفهوميّة؛ إلّا من خلال المصطلحات الموجّهة إليهم، إمّا في لغتهم الخاصّة (ويتعلّق الأمر هنا إذن بتردّد في عمليّة التّوليد أكثر من كونه مجرّد فراغات أو ثغرات غير معاينة بشكل جيّد على العموم) أو في لغة أجنبيّة، وهذه الحالة الأخيرة هي أكثر نموذجيّة وأكثر وضوحًا؛ فالعلم والتقنيّة يقترحان مصطلحًا جديدًا في لغة قد تمّ فيها إنجاز عمليتي البحث والتّوليد، وتدرك اللّغة المستقبلة مباشرة وجود المفهوم وفئة الكائنات من خلال هذا المصطلح، ثمّ تبحث عن الدّليل اللّغوي القادر على القيام بوظيفته، مع مراعاة عملية اندماجه في النّظام اللّغوي (الملفظة والمعجم).

ويُشكِّل الاقتراض الحلّ الأكثر وضوحًا والأقلّ جهدًا، ولكنّه أكثر فعالية على المستوى العالمي؛ كونه يزيل الاختلافات البيلغويّة؛ فيحافظ بذلك على المفهوم الأصلي الذي يمكن معاينته بسهولة، ويمكن القول أنّ الاقتراض يُسمّي المفهوم ويُوحي بأصله، وهذا سرّ نجاحه رغم كلّ ما فيه من مساوئ.

ويسهل على عدّة لغات هنديّة أوروبيّة كبرى اقتراض بعض الأشكال الصّرفيّة؛ كالمركّبات اليونانيّة اللّاتينيّة، فضلًا عن بعض المصطلحات الّتي لا تملك طابعًا عالميًّا إلّا أنّها ذات طبيعة (بيلغويّة)؛ ففي الفيزياء نجد أنّ فئة الكائنات المتعلّقة -في الإنكليزية- بالأسماء المُوَلَّدة التّالية : (spin) (لف ذاتي) [8]، أو (quark) (كوارك)[9]، تُعيّن بصفة دقيقة بالدوال اللّغوية: (spin, quark) في عدّة لغات، وهي تسير على منوال (الأشكال العلميّة) من الصّيغة (on-) (بدءًا بالإلكترون والبترون والبوزيتون إلى الميون والبيون...الخ)[10]، في حين أنّ كلمة (spin) مستقاة من الرّصيد المشترك الإنكليزي، أما كلمة (quark) فهي مستوحاة من الخطاب الأدبي؛ وهذا التّوليد من وضع جايمس جويس (James Joyce)، وقد اختير لغموضه الدّلالي الكبير جدًّا؛ فهو كلمة (لا تعني شيئًا).

لكن يجب أن تلجأ لغة المصدر -وغالبًا اللّغة المستقبِلة أيضًا- إلى الأشكال اللّغويّة، وإلى التّوليد لتسمية المفاهيم، ونحتفظ بهذا الاسم (أي التّوليد) لتعيين العمليّات الّتي تُنتج أشكالًا معجميّة جديدة في لغة معيّنة.

وندرج ضمن علم المصطلح أيضًا أشكالًا غير معجميّة (تراكيب)، تُستعمل وحدات معجميّة (كلمات) موجودة سلفًا، ولا يعتبر اللّسانيّون هذه الوحدات المصطلحيّة الجديدة كألفاظ مُوّلدة دائمًا؛ ومن هذا المنطلق فإنّ لكلّ من (الوحدة التُرجميّة) و(الوحدة المصطلحيّة) وضع متقارب ومنقول معجميًّا؛ فهي لا تنتمي إلى نظام اللّغة بل إلى نظام اللّغة الاصطناعيّة وإلى النّظام المصطلحيّ.

إنّ التّوليد هو عبارة عن مفهوم معجميّ وبالتّالي فهو لغويّ، ويتميّز بطابع نسبيّ وتطبيقي محض[11]، وإذا أردنا أن نطبّقه على علم المصطلح -حيث يكون المعيار الأساسي هو وحدة المفاهيم- فإنّنا نكون أمام تصوّر آخر؛ وعلينا حينئذ أن نسمي هذا المذهب بشكل أصح وهو (الاسمانيّة الجديدة): (Néo-terminisme)[12].

ونلاحظ أنّ بعض الأشكال المصطلحيّة الجديدة تكون في الوقت نفسه ألفاظًا معجميّة مُولّدة، أمّا بعضها الآخر فلا يكون كذلك؛ وتدرس ألفاظ النّوع الأوّل في علم الصّرف[13]؛ حيث يكون نظام القواعد أو الجذور والإلحاقات المتعلّقة بالسّوابق واللّواحق، وكذا دمجها ضمن ألفاظ مركّبة، متعلِّقًا بالوصف التّجريبيّ في كلّ لغة (نلاحظ عناصر المعجم من منظور آني أي من ناحية النّظام الوظيفي و/أو زمني أي من النّاحية التّاريخيّة)، ونستنتج من ذلك الإطّرادات من خلال ملاحظة الاستثناءات المتعدِّدة .

كما نستنتج في بعض الحالات الفرضيّات الخاصّة بالآليّات[14]، ولا شكّ أنّ هذه الأعمال تعود بالفائدة على المصطلحيّ، ليس فقط فيما يتعلّق بالأشكال اللّسانيّة، بل والإطّرادات الدّلالية المتعلّقة بها أيضًا (علاقة المحدَّد بالمحدِّد) ولا نملك في هذا الشّأن إلا تحاليل لعناصر محدَّدة.

وعليه يُطرح بحدّة مشكل نقص علم أوسع متعلّق بالصّرف المقارن، لمجابهة الطّرائق الصّرفيّة الدّلاليّة للتّأليف المعجميّ في اللّغات الأكثر نشاطًا من النّاحية المصطلحيّة، ولا شكّ أنّ الاختلافات ستكون معتبرة في هذا الصّدد.

وينتج عن عمليّات وضع الاختصارات وصدور الكلمات -التي لا يوليها اللّسانيّون اهتمامًا كبيرًا- عدّة وحدات مصطلحيّة؛ مثل: (BCG) ورادار (radar)؛ الذي ظهر في اللّغة الإنكليزيّة ثمّ ارتقى إلى رتبة المصطلح الدّولي، و(maser)[15] وهو اختصار إنكليزي.

وتتميّز هذه الأشكال بخاصيّة إنتاج دليل جديد من النّاحية الصّوريّة، دون أي عمليّة دلاليّة؛ فهي تفترض تسمية ذات وظيفة مصطلحيّة مكوّنة من عدّة كلمات على شكل تركيب؛ كما في الأمثلة المذكورة أعلاه:

Bacille **C**almette-**G**uérin ; **R**adio **D**etecting **A**nd **R**anging ;

Microwave **A**mplification by **S**timulated **E**mission of **R**adiation.

وتأخذ منها إمّا الحروف الأولى، أو مقاطع و/ أو الحروف الأولى ثم تُرَكِّبها، ويعتبر غير أهل الاختصاص هذه التّراكيب دون فائدة تذكر؛ فهي تنتقل من الصّيغة الواضحة إلى الاعتباطيّة، ويكثر استعمال هذه الطّرائق في تحديد أسماء العَلَم (الشّركات التجاريّة والهيئات والمنظّمات والمؤسّسات والأعمال...)، وينتقد المستعملون الصّيغ النّاتجة عنها باستمرار؛ حيث يواجهون مشاكل كبيرة في فهمها[16].

وغالبًا ما تأخذ الوحدات المصطلحيّة في المجال العلميّ، وربّما التّقني -خاصّة- شكل (تراكيب اسميّة)، وتكون بنيتها ثابتة في اللّغة الفرنسيّة: عنصر محدِّد (اسم أو تركيب اسميّ، يكون هو الآخر قابلًا للتّحليل)، ويتحقّق هذا التّحديد بواسطة صفة أو عدّة صفات أو مفاعيل مجرورة (من الشّكل : de, à, avec...)، وتكون هذه البنية مشتركة بين التّركيب واللّفظ المركّب؛ فمنها ما تُكوِّن لفظًا مركّبًا، ومنها ما تستعمل التّركيب، مع الكلفة الكبيرة التي تقتضيها هذه العمليّة (الطول حسب عدد العناصر: الحروف أو الفونيمات والمقاطع)، وذلك حسب (الحريّة الصّرفيّة للّغات) (Liberté morphologique des langues).

لذا نجد اللّغة الفرنسيّة المعاصرة -التي تتميّز بمقاومتها الشّديدة للحريّة الصّرفيّة- تعارض غالبًا الألمانيّة؛ وهذه بعض الأمثلة المستقاة من النّظام الألماني للتّحليل اللّفظي:

- Facteur de transmission = Transmissionsgrad : عامل النّقل
- Filtre de contraste = kontrastfilter : مصفاة التّباين
- Filtre neutre = Neutralfilter : مصفاة متعادلة
- Flèche de vent = Windschaft : سهم الرّيح
- Foudre globulaire = Kugelblitz : صاعقة كرويّة
- Front anabolique et catabolique = Anafront et katafront : حدّ تفاعلات البناء والهدم

وتكون البنى الدّلاليّة متماثلة في اللّغتين، وغالبًا ما تكون البنى الشّكليّة متماثلة كذلك؛ إلّا أنّ المحدِّد يُوضع قبل الكلمة في الألمانيّة، ويوضع بعدها في الفرنسيّة -وهذا ما يهمّنا هنا- ويكون ملتحمًا في الألمانيّة ليكوِّن بذلك وحدة معجميّة مركّبة؛ فالألمانيّة تُحقّق التّماسك لكنّها تعجز عن التّعليل، حيث أنّ كلمة (Anafront) لا تُفسِّرها بوضوح ودون التباس كلمتي (Ana) و(Front) المبهمتان؛ لكونها متعدّدة الدّلالات، بينما تزيل معرفة النّعت: (Anabolique) في عبارة (Front anabolique) الغموض الذي يكتنف كلمة (Front) وتجعل المصطلح واضحًا جليًّا.

إنّ التّوازن بين مبدئي الاقتصاد والتّعليل النّسبي يضبط -رغم وجود بعض المتغيّرات الخاصّة بكلّ لغة- نسبة الوحدات المصطلحيّة المُعجمَة، وتجري كلّ هذه العمليّات داخل النّظام اللّغوي، وهي تتعارض مع الاقتراض أو الإدماج السّهل والكامل نسبيًّا لعنصر أجنبي داخل النّظام المعجمي للغة معيّنة.

وبدل اللّجوء إلى صيغة جديدة -مستعارة من خارج اللّغة- أو ناتجة عن الصّرف التّركيبي، يُمكن تلبية الحاجة المصطلحيّة بواسطة صيغة موجودة من قبل، ويُعتبر تخصيص صيغة معجميّة بسيطة أو مركّبة لمفهوم معيّن نوعًا من (الاقتراض المصطلحي الدّاخلي).

وتسمح هذه العمليّة بالاقتصاد في الصّيغ، إلّا أنّها تُخالف قاعدة هامّة جدًّا -على قلّة احترامها- وهي ضرورة أن يكون المصطلح أحادى الدّلالة، وتكمن نجاعتها فقط في تكفّل الخطاب برفع الالتباسات عن كلّ مجال.

ولتعيين زوج من المفاهيم المُعدّة في مجال الإعلام الآلي، والمسماة اعتباطًا: (Hardware) : (عتاد الإعلام الآلي) و (Software)[17]: (برامج الإعلام الآلي) ، كوّنت الفرنسية كلمتي: (Matériel) (عتاد) و (Logiciel): (برنامج)؛ وهذا بعدما لجأت في أول الأمر -وبسذاجة- إلى الاقتراض، وبعد عدّة محاولات لعلّ أطرفها الكلمات التّالية : (Quincaille): (خردة) و (Mentaille)[18]؛ التي استوحاها أرماند (L.Armand) من الإنكليزية.

إنّ كلمة (Matériel) متعدّدة الدّلالات وترد في سياقات مختلفة، لكن هذه السّمة لا تعرقل تسمية المفهوم -على الأقل عند أهل الاختصاص- إلّا أنّ غير المختصّين لا يفهمون اللّفظ المولَّد، إذ ينتج عن (الاقتراض الدّاخلي) ما يُسمّى (شبه فهم)، كما هو الحال بالنّسبة لكلمة (Matériel) مثلًا.

نفس الشّيء يُقال عن المصطلحات المستمدة من الملفظة الشّائعة أو المنتشرة؛ (كالنّجمة) في علم الفلك ومصطلح (الإلكترونيك)، وبشكل أوضح من ذلك العناصر المتعلّقة بالمصطلحات الرّياضيّة الّتي وضعتها مجموعة بورباكي (Bourbaki)؛ نحو: (شبكة) و(حلقة) و(مرصوفة)...الخ، التي تقود أذهان غير المختصّين إلى اتّجاهات حدسيّة غيّر مميَّزة بشكل كاف.

وعندما تكون الكلمة الموظّفة مصطلحًا متعدّدة الدّلالات؛ فإنّ انتقاء قيمة معيّنة (أو معنى) يكون ضمنيًّا، أمّا في الحالة التي تكون فيها هذه الكلمة أحادية الدّلالة، أو ذات معاني أو دلالات قليلة؛ فإنّه يحدث غالبًا (انزياح دلالي)، لكن هذا الانزلاق غير لازم؛ فمن النّاحية الدّلاليّة نجد أنّ كلمة (Matériel)(عتاد) -باعتبارها مصطلحًا في الإعلام الآلي- يُمكن أن تُدرج ضمن معنى كلمة عتاد المعرّف في القاموس اللّغوي كما يلي: (مجموعة من الأغراض والأدوات والآلات المستعملة في مصلحة ما... الخ) أو ضمن معنى قريب من هذا.

ونلاحظ في المجال التّقني أنّ مختلف المصطلحات الّتي تُعيّن فئات محدّدة من الأشياء؛ مُكوّنة من كلمة (عتاد) و (محدِّد) نحو قولنا: (عتاد متحرّك) و(العتاد الفلاحي)، واستعمال هذه الكلمة دون محدِّد في سياق متعلّق بالإعلام الآلي يكون في وضع مصطلحي مماثل.

ورأينا أنّه إذا تمّ تخصيص مصطلح ما لمفهوم معيّن ضمن مجموعة كبيرة من الاستعمالات (سواء كان هذا المصطلح خاضعًا للتّقييس أم لا) يُمكن أن يبقى هذا المصطلح اسمًا لهذا المفهوم، حتّى وإن تطوّر هذا المفهوم، أو تغيّر النظام المفهومي.

ونجد في تاريخ العلوم والتّقنيّات عددًا لا يحصى من هذه الحالات؛ حيث تبقى المصطلحات ثابتة رغم تغيّر المفاهيم الخاصّة بها بشكل جذري، وتسمح التّعريفات بتوضيح المعنى.

وتُشكِّل كلّ مدوّنة من التّعريفات المنسجمة موضوعًا مصطلحيًّا، عندما تعالج مجموعة مفهوميّة أو مجالًا عمليًّا واجتماعيًّا محدَّدًا، ويؤدّي هذا الاستقرار النّسبي للمصطلح مقارنة بالمفهوم إلى عدم التّكيّف؛ إذ يمكن لجهاز متعلِّق بمفهوم تقني معقّد، ومشتمل على معايير وظيفيّة ووصفيّة (أعضاء ومواد) أن يحافظ على سماته الوظيفيّة، مع تغيّر خصائصه الأخرى؛ ففي عملية الاشتعال الكهربائي الخاصّة (بشموع المحرّك الانفجاري) نجد أنّ لمفهوم (تقدّم الاشتعال) (Avance à l'allumage) مصطلحًا منظّمًا دلاليًّا طبقًا لمعايير وظيفيّة، ويبقى معلَّلا مهما كان هذا الجهاز.

وفي المقابل يرتبط المصطلح الفرنسي (Vis platinée): (لولب بلاتيني) بمفهوم متعلّق بجهاز دقيق جدًّا: آلة الاشتعال الكهربائي المُصنَّعة من قِبل شركة (بيجو)؛ حيث يتّصل أحد قطبي البطاريّة (بصفيحة تماس)، والآخر يتّصل (بلولب نحاسي طرفه مطلي بالبلاتين) ويكاد يلامس قطرة البلاتين التي تحملها الصّفيحة في وسطها"[19].

وترتبط مصطلحات: (قطرة البلاتين) و (اللّولب البلاتيني) المذكورة أعلاه بمفاهيم وصفيّة محضة (فئة الأشياء المصنوعة التي تقوم بوظيفة معيّنة في جهاز ما) زالت في الجهاز المذكور آنفًا، لكن بقيت الوظيفة مرتبطة بها ومفهومها أيضًا، بحكم أنّ محرّكات السّيّارات الحاليّة ما تزال بحاجة إلى اشتعال كهربائيّ، وقد بقي مصطلح (اللولب البلاتيني) -الّذي لا يتناسب تمامًا مع الشّيء الجديد الذي يقوم بنفس الوظيفة- ثابتًا؛ إذ يعمل المحتوى الوظيفي هنا كوحدة زمنيّة للنّظام؛ إذ أنّ المفهوم تغيّر مع الاحتفاظ بعنصر من العناصر المكوِّنة له (العامل الوظيفيّ).

وفي موضع آخر؛ يرتبط المفهوم في المجال العلميّ ارتباطًا وثيقًا بنموذج معيّن وبالنّماذج المتعاقبة وفقًا للنّظريّات؛ وبالتّالي فهو متغيّر (ويعطينا تصوّر الذّرة مثالًا لافتًا للانتباه)؛ فلم يتغيّر معنى الكلمات، لكن تغيّرت المفاهيم التّقنيّة والعلميّة المعنيّة بصفة جذريّة، وتبقى الوسائل اللّغويّة دائمًا غير كافية مقارنة بالحاجات المفهوميّة.

4. قائمة المصادروالمراجع:

باللّغة العربيّة:

1.سهيل إدريس، المنهل (قاموس فرنسي- عربي)، دار الآداب للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط31، 2003.
2. يوسف محمد رضا، الكامل الوسيط (قاموس فرنسي- عربي)، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، طبعة جديدة ومنقحة، 1999.

باللّغة الأجنبيّة:

1. A.Rey , néologisme, un pseudo- concept ?, in Cahiers de lexicologie, 1976, XXVIII , I.
2. Darmesteter et Thomas ,Dictionnaire général de Hatzfeld, Delagrave, 1900.

3. Dictionnaire Hachette, Hachette livre, paris, 2004.

4. E.Nida, Morphology, University of Michigan 1970.

5.Gentilhomme, Interférences de vocabulaires entre deux sciences ; Linguistique et- Mathématiques, PAR Y., Langue française, Larousse., N° 17, Janv. 1973.

6. Guilbert Louis, La créativité lexicale, Larousse, 1975.

7. Guilbert Louis, Lagane René, Niobey, Georges, Le grand Larousse de langue française, 1978.

8.H. Mitterand, Les mots français, que sais-je? n° 270, 4° ed, 1972.

9. Hans Marchand, English word formation, München, Ch. Beck, 1969

10. L. Beaudry de Saulnier, B. de Saulnier, L'automobile, éd. 1900.

5. هوامش:

[1] بما في ذلك الممارسات النظرية.

[2] (Toplologie): "طوبولوجيا (هندسة لاكميّة): فرع من الرّياضيّات يُعنى بدراسة موقع الشّيء الهندسي بالنّسبة إلى الأشياء الأخرى، لا بالنّسبة لشكله أو حجمه". (يُنظر: سهيل إدريس؛ المنهل، ص 1208). (المترجم).

[3] Interférences de vocabulaires entre deux sciences ; Linguistique et Mathématiques, Par Y. GENTILHOMME, Langue française, Larousse, janv., 1973, n° 17

[4] الهيدرولوجيا : علم المياه ، الهيدروغرافيا : علم وصف المياه. (المترجم).

[5] نفس الشيء بالنسبة للوصف اللساني الدلالي – خارج ميدان علم المصطلح -للمفردات الخاصة بأبرز الكتّاب على شكل "قواميس خاصة بالمؤلّف"، وهذا ما يُبيّن للقارئ بُنى الخطاب الذي يتلقّاه.

[6] يُنظر: أعلاه (ما قيل عن ديدرو).

[7] هذه العبارة مستوحاة من كلمة (Nihilisme) أي "عدمية: نظرية تقرر أنه لا وجود لشيء في المطلق، وهي تنكر القيم الأخلاقية، وقد تبنّاها حزب سياسي في روسيا يعمل على تحرير الفرد من كل سلطة". (يُنظر: سهيل إدريس، المنهل، ص 822). (المترجم).

[8] (Spin): "في الفيزياء النوويّة: هو عبارة عن حركة دورانية لجزيئات بسيطة حول نفسها" .(تعريف معجم: Hachette 2004) (المترجم).

[9] (Quark): "كوارك: جزيئة بسيطة يُفترض وجودها لفهم بنية الميزون والباريون". (تعريف سهيل إدريس، المنهل، ص 1001). (المترجم).

[10] كلّها جُزَيْئات تتعلّق بالفيزياء النوويّة. (المترجم).

[11] يُنظر: (A.Rey , Néologisme, un pseudo- concept ?, in *Cahiers de lexicologie*, 1976, XXVIII , I)

[12] ورد في المنهل أنّ كلمة (Terminisme) كمرادف للاسمانية (Nominalisme). (المترجم).

[13] وُضِعَت آليّة تكوين الكلمة في الفرنسيّة من قِبل: أ.درمستتر (A.Darmesteter)، في المدخل الخاص بـ: (Dictionnaire général de Hatzfeld, Darmesteter et Thomas, Delagrave, 1900) ولويس غيلبر (L. Guilbert) في المدخل الذي وضعه لمعجم: (Le grand Larousse de langue française). وميتران (H.Mitterand) في : (Les mots français,1972 que sais-je ?, n° 270, 4° ed.). أمّا في الإنكليزيّة فقد وصف هانس مارشاند (Hans Marchand) هذه الآليّة في كتابه:(English word formation, München, Ch. Beck, 1969). ويقارن نيدا (E.Nida) في مؤلَّفه : (Morphology, University of Michigan 1970) بين عدّة لغات وخاصّة الهنديّة الأوروبيّة والهنديّة الأمريكيّة منها.

[14] كما هو الحال بالنسبة للويس غيلبر (L. Guilbert) في كتابه: (La créativité lexicale, Larousse 1975)؛ فقد حاول إعطاء وصف تركيبي مضبوط للمناهج المعنية باللجوء إلى بعض فرضيات النحو التوليدي.

[15] "مازر": "جهاز تحويل الطّاقة الداخليّة للجُزَيْئات إلى طاقة دقيقة للأمواج"
(يوسف محمد رضا، الكامل الوسيط قاموس فرنسي- عربي مفصل، ص 575). (المترجم).

[16] يُنظر: القواميس الخاصة بصدور الكلمات (Les dictionnaires de sigles).

[17] تنتج (Hardware) (Vaisselle): (Software) باستبدال (Soft) : رخو و لين بـ (Hard) : صلب أو قاس.

[18] اقترح الكنديّون كلمة (Mentaille) باعتبارها مقابلًا لـ (Software)، ولم أجد مقابلًا لها في اللّغة العربيّة بل أهملتها حتّى المعاجم الفرنسيّة. (المترجم).

[19] L’automobile, par L. Beaudry de Saulnier, B. de Saulnier.